# واقع القوانين الزراعية– دراسة مقارنة بين الجزائر وفلسطين

**ط.د.مهند عمر شاور[1*]،**

[1] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3

# The reality of agricultural laws - a comparative study between Algeria and Palestine

Muhannad Omar Shawar

Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Algiers3

**تاريخ الاستلام: 2024/10/24؛ تاريخ القبول: 2025/05/08؛ تاريخ النشر: ا2025/06/30؛**

**ملخص:** هدفت الدارسة إلى استعراض القوانين الخاصة في القطاع الزراعي في كل من دولة الجزائر وفلسطين ومقارنة القوانين بين الدولتين من حيث العدد والأهداف وطبيعة هذه القوانين، حيث تاتي أهمية هذه الدراسة مما قد تشير إليه من نتائج وما تقدمه من توصيات قد تثير نظر المشرعيين لتوسع دائرة البدائل عند صنع السياسات العامة ووضع منظومات القوانين الخاصة في القطاع الزراعي. واستخدمت الدراسة المنهج المقارن من خلال مقارنة مجموعة من القرارات والقوانين بلغ عددها في الجزائر 22 وفي فلسطين 16 وتتناول قضايا في القطاع الزراعي. وأظهرت الدراسة أن القوانين تعتبر جزءً مهماً من السياسات العامة التي يتم من خلال تنظيم القطاع الزراعي ولذلك فان هذه القوانين تتأثر بطبيعة النظام السياسي وكذلك بالظروف الاقتصادية والاجتماعية، وأشارت الدراسة إلى أن النظم القانونية الجزائرية تركز على القضايا التنموية بالإضافة للقضايا الإجرائية فظهرت القوانين التي تهتم بالجمارك على الأدوات الزراعية وقضايا الاستثمار في القطاع الزراعي والتعاونيات بينما يغلب على القوانين الزراعية الفلسطينية تنظيم بعض القضايا العملياتية المتعلقة بالقطاع الزراعي والتي منها المسالخ والمشاتل ومعاصر الزيتون. وأوصت الدراسة بضرورة أن تتناول القوانين القضايا التنموية في القطاع الزراعي كدور التعاونيات والجمعيات الزراعية، وكذلك الاستثمار في القطاع الزراعي وأن يتم أخذ بعض القضايا التي يتم تنظيمها في قوانين بعض الدول في دول أخرى للاستفادة منها في تطوير منظومة القوانين الخاصة بالقطاع الزراعي.

**الكلمات المفتاح:** القوانين الزراعية، دراسة مقارنة، الجزائر وفلسطين.

**Abstract:**The study aimed to review the special laws in the agricultural sector in both Algeria and Palestine and to compare the laws between the two countries in terms of number, objectives and nature of these laws. The importance of this study comes from what it may indicate in terms of results and what it presents in terms of recommendations that may arouse the attention of legislators to expand the scope of alternatives when making public policies and establishing special legal systems in the agricultural sector. The study used the comparative approach by comparing a group of decisions and laws, the number of which in Algeria was 22 and in Palestine 16, and which deal with issues in the agricultural sector. The study showed that laws are an important part of the general policies through which the agricultural sector is organized. Therefore, these laws are affected by the nature of the political system as well as by economic and social conditions. The study indicated that Algerian legal systems focus on development issues in addition to procedural issues. Laws appeared that deal with customs on agricultural tools and investment issues in the agricultural sector and cooperatives, while Palestinian agricultural laws mostly organize some operational issues related to the agricultural sector, including slaughterhouses, nurseries, and olive presses. The study recommended that laws should address development issues in the agricultural sector, such as the role of cooperatives and agricultural associations, as well as investment in the agricultural sector, and that some issues that are regulated in the laws of some countries in other countries should be taken to benefit from them in developing the system of laws for the agricultural sector.

**Keywords:** agricultural laws, comparative study, Algeria and Palestine

* **المؤلف المرسل: مهند عمر شاور** **الإيميل:** mohanad.shawar78@gmail.com

## I– تمهيد:

إن القوانين التي تصدر عن الجهات التشريعية والتنفيذية هي ترجمة للسياسات العامة التي تنظم القطاعات المختلفة في الدولة وتعتبر القوانين الزراعية من ضمن السياسات العامة الزراعية التي تهدف إلى تنظم عمل القطاع الزراعي وحل ما يتعلق به من مشكلات وتعزيز حوكمته.

تعتبر حوكمة القطاع الزراعي من الأساسات التي يمكن العويل عليها في النهوض بالقطاع الزراعي وأن الانطلاق نحو الحوكمة يبدأ من وضع منظومة شاملة من القوانين التي تنظم قطاع الزراعة، وتكون قادرة على تنظيم كل جوانب العمل في هذا القطاع وتعزز المساءلة والنزاهة والشفافية، حيث يرى العجيلي(2019) أن القوانين الزراعية لم تحظى في الدول العربية بالدراسات الكافية، ولم يلتفت إليها الباحثين سوى عدد قليل منهم على الرغم من الأهمية التي يحتلها القطاع الزراعي في اقتصاديات بلدان عربية كثيرة، وأن العزوف عن هذه الدراسات لا يزال قائماً، ولعل ذلك مرده إلى كثرة التشريعات الزراعية وتعدد مصادرها من قوانين وقرارات وتعليمات من وزارة الزراعة والتي يصعب متابعتها ومعرفة النافذ والملغي منها.

إن وجود التشريعات الزراعية في الدول العربية قد يشكل حافزاً للباحثين في عمل الدراسات القانونية المقارنة والتي توسع مدارك المشرعين وتدفعهم نحو التفكير في إطار أكثر اتساعاً من خلال الاستفادة من هذه التشريعات وتجارب الدول الشقيقة في تطبيقها من أجل تعزيز حوكمة القطاع الزراعي وتنظيم كل ما يتعلق به من خدمات.

تعتبر دولة الجزائر من الدول التي وضعت منظومات قانونية متعددة لتنظيم القطاع الزراعي في حين أن دولة فلسطين ما زالت دولة ناشئة تحتاج لتعزيز منظومتها القانونية من واقع تجارب الدول العالمية والعربية ولذلك فإن هذه الدراسة تأتي من أجل معرفة القوانين التي تنظم القطاع الزراعي في كل من الجزائر وفلسطين من أجل تعزيز الاستفادة من التجارب الدولة القانونية في هذا القطاع الاقتصادي الهام.

**مشكلة الدارسة:**

لم تعد التشريعات الزراعية _ بمفهومها الواسع _ مجرد تطلعات فلسفية مثالية لما يجب أن يكون عليه السلوك الاجتماعي فقد أصبحت في المجتمعات الحديثة علماً واقعياً ومنهجياً يستخدمه العالم المتمدن لتنظيم أوضاعه وعلاقاته المختلفة بحيث أن أي مجتمع ما لم يعن بها ويضعها في مكانها اللائق ويستخدمها استخداماً صحيحاً فإنه لن يجد الحلول الصحيحة والآمنة لمشكلاته من أي طبيعة كانت(حمود،2024).

رغم أهمية القطاع الزراعي في العديد من الدول إلا أن هذا القطاع لم يحظى بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين بما يتعلق بمنظومة القوانين التي تعمل على تنظيم هذا القطاع وكذلك لم تحظى القوانين بالدراسات المقارنة التي يمكن أن تعزز من تجارب الدول من خلال الاستفادة من منظومات القوانين في تلك الدول والعمل على تطويرها بما يخدم حوكمة هذا القطاع وبناء منظومة قانونية شاملة له.

ومن هنا جاءت مشكلة الدارسة التي تعبر عن محدودية الاستفادة من التجارب العربية في بناء منظومة القوانين الزراعية وبخاصة للدول التي مازلت تحتاج لبناء قوانين جديدة من أجل تنظيم القطاع الزراعي وبخاصة دولة فلسطين ولذلك فإن الاستفادة من تجارب الدول

وتبادل الخبرات المختلفة في بناء هذه القوانين يعمل على توسيع دائرة الحلول والبدائل للمشكلات في القطاع الزراعي، وهنا يمكن أن تتمحور مشكلة الدراسة حول: ما واقع القوانين الزراعية دراسة مقارنة بين الجزائر وفلسطين؟

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- استعراض القوانين الخاصة في القطاع الزراعي في دولة الجزائر
- استعراض القوانين الخاصة في القطاع الزراعي في دولة فلسطين.
- مقارنة القوانين بين الدولتين من حيث العدد والأهداف وطبيعة هذه القوانين.

**أهمية الدراسة:**

تاتي أهمية هذه الدراسة من قلة الدراسات التي تناولت الجوانب القانونية في القطاع الزراعي ومن انتهاجها لمنهجية مقارنة قد تعمل على تعزيز قدرة الباحثين على الاستفادة مما قد تخرج به الدراسة من نتائج وتوصيات.

كما يمكن أن تساهم هذه الدراسة من خلال ما ستقدمه من نتائج وتوصيات في توسع دائرة البدائل للمشرعين وأصحاب القرار في وضع قوانين جديدة تساعد في تعزيز منظومة القوانين الخاصة في القطاع الزراعي.

**منهجية الدراسة:**

تعتمد الدراسة المنهج المقارن من خلال مقارنة منظومة القوانين التي تنظم القطاع الزراعي في كل من فلسطين والجزائر ويعتبر هذا المنهج من المناهج التي يمكن من خلاله الخروج بنتائج قادرة على تعزيز المعرفة في مجال الدراسة.

## II – الإطار المفاهيمي:

إن القوانين على اختلافها وضعت في أغلبها من أجل تنظيم حياة السكان والعمل على تحقيق العدالة في توزيع الموارد التي تمتلكها الدولة، ومن أجل الحفاظ على استدامة الموارد الزراعية وتنميتها ولذلك تتنوع القوانين التي تناولت القطاع الزراعي ومنذ القدم سعت القوانين لتنظيم ملكية الأرض الزراعية(معوشي،2018)، وتمتد بعض السياسات والقوانين إلى الدعم الحكومي الذي تقدمه الدولة للقطاع الزراعي(بوسيف وعبد العزيز،2023).

إن غياب أو ضعف السياسات والقوانين التي تنظم القطاع الزراعي يؤدي إلى تفاقم المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع وضعف في مواجهة التحديات التي تحد من قدرة هذا القطاع على الاستدامة والبقاء(اسبيقه و البقي،2022). ولذلك فإن تناول القوانين والاهتمام بها يأخذ اهتمام هذه الدراسة لأهميتها في تعزيز نجاح هذا القطاع الاقتصادي الحيوي في العديد من الدول، ولذلك ربطت العديد من الدراسات التحديات التي تواجه الزراعة بضعف السياسات والقوانين الخاصة بهذا القطاع(بسعود،2023).

**منظومة القوانين الزراعية في الجزائر:**

**سعى المشرع الجزائري إلى وضع منظومة من القوانين التي تنظم القطاع الفلاحي( الزراعي) في الجزائر ويمكن حصر أبرز هذه القوانين( وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ،2024):**

1. مرسوم تنفيذي رقم 24-241 مؤرخ في 16 محرم عام 1446 الموافق 22 يوليو سنة2024، يحدد كيفيات جمركة خطوط ومعدات الإنتاج المستعملة وكذا المعدات والعتاد الفلاحي المستعمل، قصد وضعها للاستهلاك2024-07-22.
2. مقرر رقم 146 مؤرخ في 14 فيفري 2022 يعدل المقرر رقم 616 المؤرخ في 13 يوليو سنة 2014 الذي يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه ''الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية'' السطر 3 ''ضبط الإنتاج الفلاحي'' وكيفيات الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط، المعدل والمتمم2022 – 14-02.
3. مقرر رقم 866 مؤرخ في 20 أكتوبر 2021 يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه ''الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية'' السطر 1 ''تطوير الاستثمار الفلاحي'' وكذا كيفيات الإعانات بعنوان تطوير الري الفلاحي 2021-10-20.
4. مقرر رقم 854 مؤرخ في 20 أكتوبر 2021 يتضمن ألية للانخراط، والمتابعة والمراقبة، والتفتيش والتقييم، والاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه ''الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية'' السطر 2 ''التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز'' في إطار البرنامج الوطني لتنمية الأشجار المثمرة المقاومة وكذا الطرق التقنية والإدارية والمالية ودفع الإعانات 2021-10-20.
5. مقرر رقم 853 مؤرخ في 20 أكتوبر 2021 يعدل المقرر رقم 616 المؤرخ في 13 يوليو سنة 2014 الذي يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه ''الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية'' السطر 3 ''ضبط الإنتاج الفلاحي'' وكيفيات الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط، المعدل والمتمم 2021-20-10.
6. مقرر رقم 410 مؤرخ في 29 جوان 2021 يعدل المقرر رقم 616 المؤرخ في 13 يوليو سنة 2014 الذي يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه ''الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية'' السطر 3 ''ضبط الإنتاج الفلاحي'' وكيفيات الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط، المعدل والمتمم 2021-29-06.
7. مرسوم تنفيذي رقم 2017-21 مؤرّخ في 20 ماي 2021 يحدد شروط وكيفيات ممارسة أنشطة الدراسات والاستشارات في ميادين الفلاحة والتنمية الريفية والغابات 2021-05-20.
8. مقرر رقم 278 مؤرخ في 28 أفريل 2021 يعدل المقرر رقم 616 المؤرخ في 13 يوليو سنة 2014 الذي يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه ''الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية'' السطر 3 ''ضبط الإنتاج الفلاحي'' وكيفيات الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط، المعدل والمتمم 2021-28-04.

9. قرار مؤرّخ في2 مارس سنة 2021، يحدد تشكيلة وسير لجان الاعتماد وكذا شروط وكيفيات منح الاعتماد للتعاونيات الفلاحية واتحاداتها 2021-03-02.

10. المرسوم التنفيذي رقم 20-274 المؤرخ في 11 صفر عام 1441 الموافق 29 سبتمبر سنة 2020 المعدّل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-459 المؤرخ في 7 شعبان عام 1417 الموافق 18 ديسمبر سنة 1996 الذي يحدد حدد القواعد التي تطبق على التعاونيات الفلاحية 2020-09-29.

11. مرسوم تنفيذي رقم 13-260 مؤرخ في 07 جويلية يحدد نظام نوعية المنتجات الفلاحية أو ذات الأصل الفلاحي 2013-07-07.

12. قانون رقم 10- 03 مؤرّخ في 15 أوت 2010 يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة 2010-08-15.

13. قانون رقم 16 – 08 مؤرّخ في 3 أوت 2008 يتضمّن التوجيه الفلاحي 2008-08-03.

14. أمر رقم 05-06 مؤرخ في 15 جويلية 2006، يتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض والمحافظة عليها 2006-07-15.

15. القانون رقم 05-03 المؤرخ 6 فبراير 2005، يتعلق بالبذور والشتائل وحماية الحيازة النباتية 2005-02-06

16. قانون رقم 07-04 مؤرّخ في 14 أوت 2004، يتعلق بالصيد 2004-08-14.

17. المرسوم التنفيذي رقم 96-459 المؤرخ في 7 شعبان عام 1417 الموافق 18 ديسمبر سنة 1996 الذي يحدد القواعد التي تطبق على التعاونيات الفلاحية 1996-12-18.

18. القانون رقم 88-08 المؤرخ في 26 يناير 1988، يتعلق بنشاطات الطب البيطري و حماية الصحة الحيوانية 1988-01-26.

19. القانون رقم 87-17 المؤرخ في 01 أوت 1987، يتعلق بحماية الصحة النباتية 1987-08-01.

20. قانون رقم 84-12 مؤرّخ في 14 جوان 1984، يتضمن النظام العام للغابات 1984-06-14.

21. قانون رقم 83-18 مؤرخ في 13 أوت 1983 يتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية 1983-08-13.

22. أمر رقم 43-75 مؤرخ في 17 جويلية 1975، يتضمن قانون الرعي 1975-07-17.

من الاطلاع على القوانين المنظمة للقطاع الزراعي في الجزائر يظهر أن هذه القوانين تناولت جوانب عديدة تتعلق في القطاع الزراعي والتي من أهمها جمركة خطوط ومعدات الإنتاج المستعملة وكذا المعدات والعتاد الفلاحي المستعمل وهذا ما يعتبر ضرورياً في التسهيل على القطاع الزراعي في استقدام المعدات المختلفة، كما تناول أكثر من قانون الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وهذا أمر يستحق أن ينظم لضمانة عدالة المعايير التي يتعامل بها الصندوق وضمان تحقيق الغايات التي يسعى الصندوق الى تحقيقها، كما تناولت القوانين كيفيات ممارسة أنشطة الدراسات والاستشارات في ميادين الفلاحة والتنمية الريفية والغابات وهذا امر يواكب التحول نحو المناهج العلمية في حل المشكلات التي تواجه هذا القطاع، هذا كما تناولت القوانين تشكيلة وسير لجان الاعتماد وكذا شروط

وكيفيات منح الاعتماد للتعاونيات الفلاحية واتحاداتها، والقواعد التي تطبق على التعاونيات الفلاحية وهذا جدير بالاهتمام لأهمية التعاونيات في تنمية النشاط الزراعي في الدولة، كما تناولت القوانين تنظيم نوعية المنتجات الفلاحية أو ذات الأصل الفلاحي، بالإضافة لتناول شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وهذا ما يجعل العمل الفلاحي يخضع للسياسات الخاصة بالدولة ضمن رؤيتها لهذا القطاع وما يضمن نجاح قانون ضمان التوجيه الفلاحي، كما تناولت القوانين تنظيم الثروة الحيوانية والحفاظ عليها من خلال قانون حماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض والمحافظة عليها بالإضافة الى قانون يتعلق بنشاطات الطب البيطري و حماية الصحة الحيوانية وقانون يتعلق بالصيد وهذه القوانين تتعلق بالحياة البرية للحيوانات البرية والداجنة، كما تناولت القوانين الجزائرية تنظيم قضية البذور والشتائل وحماية الحيازة النباتية وهذا امر قد يغيب في العديد من الدول رغم أهمية الدور الذي تلعبه الشتائل والبذور في الحياة النباتية، ولم يقف المشرع الجزائري عند هذا الحد بل تتطرق أيضاً إلى حماية الصحة النباتية، وكما تناولت القوانين النظام العام للغابات من أجل حمايتها وكذلك قوانين تتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية لما لهذه الملكية من أهمية في القطاع الزراعي.

**القوانين الزراعية في فلسطين:**

سعى المشرع الفلسطيني إلى استحداث مجموعة قوانين تتعلق في القطاع الزراعي في فلسطين وذلك من أجل تنظيم هذا القطاع الاقتصادي الهام والعمل على تنمية وأهم هذه القوانين( وزارة الزراعية الفلسطينية،2024):

1- قانون الزراعة رقم (2) لسنة 2003م.

2- قانون الزراعة رقم (11) لسنة 2005م.

3- قانون الزراعة رقم (22) لسنة 2016م.

4- قانون الزراعة رقم (14) لسنة 2018م.

5-قرار مجلس الوزراء رقم (14) لسنة 2018 بنظام المشاتل الزراعية.

6-قرار مجلس الوزراء رقم (18) لعام 2008م بشأن نظام الحجر الزراعي.

7-قرار مجلس الوزراء رقم (6) لعام 2010م بشأن نظام الحجز البيطري.

8-قرار مجلس الوزراء رقم (8) لعام 2010م بنظام مراقبة صحة الحيوان.

9-قرار مجلس الوزراء رقم (2) لسنة 2012م بنظام الأعلاف.

10-قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2012م بنظام مبيدات الآفات الزراعية.

11-نظام المسالخ.

12-نظام مزارع الحيوانات.

13-نظام التقاوي والبذور.

14-دليل اجراءات تنظيم مزارع الحيوانات والدواجن.

15-تعليمات معاصر الزيتون.

16–التعليمات الفنية – مزارع الحيوانات.

وضع المشرع الفلسطيني قانونا للزراعة في عام 2003 وقد تم تعديل هذا القانون في الأعوام 2005،2016، ،2018 وقد نظم هذا القانون العديد من القضايا الخاصة في القطاع الزراعي والتي من أهمها الحيازة الزراعية وحماية الطبيعة والأراضي الزراعية وحفظ التربة، كما تناول القانون الحراج والغابات والمراعي، ويتناول المخصبات الزراعية والمواد الجينية والبذور والقاوي، وكذلك انتاج التقاوي والبذور ومواد الاكثار، كما تناول القانون تنظيم المشاتل والأشجار المثمرة ووقاية النبات ومبيدات الآفات الزراعية والحجر الزراعي والمياه الزراعية، وتناول القانون الثروة الحيوانية والداجنة والأعلاف ومزارع الحيوانات وتربية النحل ومكافحة امراض الحيوانات والحجر البيطري والمسالخ وكذلك الثروة السمكية.

وقد تبع القانون الخاص بالزراعة مجموعة قرارات صادرة عن مجلس الوزراء لتعطل السلطة التشريعية وشملت تنظيم قضايا وردت في قانون الزراعة ولكن تم وضع ضوابط جديدة لها وتم تخصيص نظام لها بشكل مفصل أكثر من القانون رقم(2) وشملت القضايا التي تم تنظيمها المشاتل الزراعية ونظام الحجر الزراعي وكذلك نظام الحجز البيطري بالإضافة لمراقبة صحة الحيوان، وبنظام الأعلاف وكذلك مبيدات الآفات الزراعية، والمسالخ ومزارع الحيوانات وكذلك التقاوي والبذور وقد تم تنظيم قضايا جدية شملت تنظيم مزارع الحيوانات والدواجن وكذلك معاصر الزيتون.

ويمكن تلخيص القضايا تم تنظيمها في منظومة القوانين الجزائرية والفلسطينية وهي تشمل:

**جدول رقم (1) مقارنة بين القوانين من حيث الموضوعات**

| موضوعات مشتركة بين القانونين | موضوعات نظمها القانون الجزائري | موضوعات نظمتها القوانين الفلسطينية |
|---|---|---|
| • حماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض والمحافظة عليها.<br>• البذور والشتائل<br>• حماية الحيازة النباتية<br>• الطب البيطري<br>• حماية الصحة الحيوانية.<br>• حماية الصحة النباتية.<br>• النظام العام للغابات.<br>• حيازة الملكية العقارية الفلاحية<br>الرعي | • جمركة خطوط ومعدات الإنتاج المستعملة وكذا المعدات والعتاد الفلاحي المستعمل.<br>• الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية<br>• ضبط الإنتاج الفلاحي" وكيفيات الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط<br>• تطوير الاستثمار الفلاحي" وكذا كيفيات الإعانات بعنوان تطوير الري الفلاحي | مبيدات الآفات الزراعية<br>المسالخ<br>معاصر الزيتون |

| | | |
|---|---|---|
| | • التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز" في إطار البرنامج الوطني لتنمية الأشجار المثمرة<br>• ضبط الإنتاج الفلاحي" وكيفيات الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط، المعدل والمتمم<br>• شروط وكيفيات ممارسة أنشطة الدراسات والاستشارات في ميادين الفلاحة والتنمية الريفية والغابات<br>• ضبط الإنتاج الفلاحي" وكيفيات الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط<br>• شروط وكيفيات منح الاعتماد للتعاونيات الفلاحية واتحاداتها<br>• القواعد التي تطبق على التعاونيات الفلاحية<br>• نظام نوعية المنتجات الفلاحية أو ذات الأصل الفلاحي<br>• التوجيه الفلاحي<br>• القواعد التي تطبق على التعاونيات الفلاحية<br>• الصيد | |

يظهر من الجدول السابق أن القانون الجزائري اهتم بالقضايا التنموية أكثر من القضايا الإجرائية حيث اهتم في صناديق الدعم الزراعي وكذلك التعاونيات والتنمية الريفية وكذلك الجمارك المتعلقة بالمعدات الزراعية، وهذه القضايا يغلب عليها الجانب التنموي في حين

لم يتناول القانون الفلسطيني سوى القضايا الإجرائية والمتعلقة بتنظيم بعض القضايا كاستخدام مبيدات الآفات وتشغيل المسالخ ومعاصر الزيتون، وقد يعود التفاوت في قضايا القوانين إلى طبيعة كل دولة وخصوصية الحالة الفلسطينية فمثلاً قضايا الصيد لا تملك الحكومة الفلسطينية أي قدرة على ادارتها لكونها تقتضي امتلاك سلاح الصيد وهذا أمر محظور من الإسرائيليين، كما أن التعاونيات والجمعيات الزراعية تخضع لوزارة الداخلية في فلسطين وليس لوزارة الزراعة لكونها جزء من المجتمع المدني في فلسطين، وأن قضايا الإعانات الزراعية في فلسطين غالباً ما تكون موسميه وليست مضبوطة بأنظمة وقوانين وخاصة في ظل الازمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، علماً أن هناك دول قد تقدم دعم وتمويل لسلعة زراعية كالقمح(احمد،2023)، إلا أن كلا النظامين اتفقا حول قضايا عديدة تشكل محور القطاع الزراعي كحماية النبات والبذور والمشاتل والحيازة الزراعية والغابات والرعي، وهذا يشير إلى أن بعض القضايا لا يمكن تجاوزها في القانون الزراعي لكونها تشكل قضايا هامه في القطاع الزراعي.

## III – الاستنتاجات والتوصيات:

**خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات وهي:**

1. تعتبر القوانين جزء مهم من السياسات العامة التي يتم من خلال تنظيم القطاع الزراعي ولذلك فان هذه القوانين تتأثر بطبيعة النظام السياسي وكذلك بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الدولة وهذا ما يؤدي الى اختلاف منظومات القوانين الزراعية من دولة لأخرى.
2. تتشابه بعض القضايا الزراعية التي يتم تنظيمها في القوانين الجزائرية والفلسطينية ومن أبرزها البذور والشتائل وحماية الحيازة النباتية والطب البيطري وغيرها، وهي التي تشكل في غالبها محور الارتكاز في القطاع الزراعي.
3. تميزت النظم القانونية الجزائرية في التركيز على القضايا التنموية بالإضافة للقضايا الإجرائية فظهرت القوانين التي تهتم بالجمارك على الأدوات الزراعة وصندوق الوطني للتنمية الفلاحية تطوير الاستثمار الفلاحي والتنمية الريفية واستصلاح الأراضي وغيرها.
4. يغلب على القوانين الزراعية الفلسطينية تنظيم بعض القضايا العملياتية المتعلقة بالقطاع الزراعي والتي منها المسالخ والمشاتل ومعاصر الزيتون ومزارع الحيوانات وغيرها، ولم تظهر القضايا ذات البعد التنموي في القطاع الزراعي ضمن منظومة القوانين الفلسطينية كالاستثمار في القطاع الزراعي أو عمل صناديق الدعم الزراعي.

## IV– التوصيات:

1. ضرورة أن تتناول القوانين القضايا التنموية في القطاع الزراعي كدور التعاونيات والجمعيات الزراعية وكذلك الاستثمار في القطاع الزراعي.
2. إن بعض القضايا التي يتم تنظيمها في بعض القوانين يمكن الاستفادة منها في الدول التي لم ترد فيها قوانين في ذات السياق ويمكن تكييفها بما يحقق الفائدة منها في هذه الدول.
3. العمل المستمر على تحديث القوانين الزراعية بما يتوافق مع معطيات الظروف والبيئة التي يمكن تتغير نتيجة التكنولوجيا أو التغيرات الاقتصادية والبيئية.

4. العمل على اجراء دراسات مقارنة أكثر عمقاً بين القوانين المشتركة بين الدول من أجل الاستفادة من الممارسات الفضلى بين القوانين.

**الإحالات والمراجع:**


--- احمد،نمارق احمد بابكر.(2016).**اثر التمويل الزراعي على انتاج سلعة القمح في الفترة 2005–2021**.مجلة جامعة ام درمان، مجلد(2)، عدد(19)http://dx.doi.org/10.52981/oiuj.v19i2.3077

--- اسبيقة، فتحية على امحمد و البقي، الهام جمعة بلعيد.(2022).**الصعوبات والتحديات الاقتصادية التي تواجه القطاع الزراعي في ليبيا وسبل معالجها، مجلة الجامعي**. طرابلس.ليبيا.

--- بسعود، عمر.(2023).**الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963–2002)**،مجلة انسانيات عدد702722.https://doi.org/10.4000/insaniyat

--- وسيف، بوسدرة بوعزة وعبد العزيز عبدوس.(2023).**تجربة روسيا الاتحادية في الدعم الحكومي للقطاع الزراعي**، مؤتمر استراتيجيات واليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الاجتماعية ومقتضيات الفعالية الاقتصادية واقع وافاق وتجارب دولية.24/23 نوفمبر.

---حمود،ناصرياسين(2024) **واقع التشريعات العراقية ذات العلاقة بالأراضي الزراعية**، موقع محاماه نت. على الرابط: https://www.mohamah.net/law/%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D9%88-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1/

---معوشي،سامية،(2018).**دور التشريعات في تنظيم الزراعة في حضارة وادي الرافدين(الفترة السومرية والبابلية أنموذجا)**.رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر 2 كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

--- وزارة الزراعية الفلسطينية.(2024). **قوانين وتشريعات**. على الرابط:https://moa.pna.ps/page/19

---وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية.(2024).**النصوص القانونية**. على https://madr.gov.dz/?playlist=4a0503b&video=2a1281c